Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. special (3), 78-92, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI:

The role of crisis management strategies in strengthening economic security in Iraq since 2016

Maytham H. Nasser*
College of political science, Al-Nahrain university, Baghdad, Iraq

Article information:
Received: 19–05– 2026
Revised: 07–06– 2026
Accepted: 11–06– 2026
Published: 25–07– 2026

***Corresponding author:**
Maytham H. Nasser
ALKABBY1985@GMAIL.COM

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research aims to analyze the role of crisis management strategies in supporting Iraqi economic security in the post-2016 period, within an economic environment characterized by rentierism, a single source of income, and fragile infrastructure. The research seeks to analyze the main threats to national stability, such as public debt crises, unemployment, and inflation, while focusing on the theoretical foundations of crisis management concepts as a leadership and administrative system based on forecasting and proactivity.

One of the most important objectives of the research is to focus on economic security and its management through successful crisis management strategies, and how to manage crises in a way that can reveal errors before they occur or address them after they occur. The research also relied on a quantitative analytical approach using time series data (2016-2025) and employed advanced statistical and econometric tools, including the ARIMA forecasting model and the Early Warning System (EWS) using Logit and Probit models. The study concluded with several key findings, most notably a positive but very weak and statistically insignificant correlation ($p < 0.005$) between crisis management strategies and short-term economic security. This weakness is attributed to the Iraqi economy's greater vulnerability to global oil price shocks and external financial fluctuations than to the effectiveness of current internal management mechanisms.

Keywords: Crisis management, Iraqi economic security, early warning system, ARIMA model.

Conclusions:

1. The findings revealed that organizations adopting innovative and non-conventional approaches to crisis management are better positioned to withstand environmental changes and external shocks, thereby enhancing their resilience and ensuring organizational stability.
2. The findings further indicated that the relevant authorities failed to effectively implement crisis management strategies, leaving the Iraqi economy heavily dependent on a single source of revenue and reinforcing its rentier economic structure.
3. The empirical results showed that the correlation coefficient between crisis management and economic security was **0.005**, indicating a very weak positive relationship that was not statistically significant.
4. The limited quantitative impact of crisis management strategies can be attributed to the structural characteristics of the Iraqi economy, which is more strongly influenced by external shocks and fluctuations in global oil prices than by internal managerial and administrative factors in the short term.
5. Among all the study indicators, economic growth exhibited the greatest relative variability, shifting from positive growth to a severe economic contraction. This finding reflects the fragility and instability of economic security during the study period.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع، العدد الخاص (3)، الصفحات 78- 92

دور استراتيجية ادارة الازمات في تعزيز الامن الاقتصادي العراقي بعد عام2016

ميثم حميد ناصر *
كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العراق

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 2026 –05–19
- تاريخ ارسال التعديلات: 2026 –06–07
- تاريخ قبول النشر: 2026 –06–11
- تاريخ النشر: 2026 –07–25

***المؤلف المراسل:**
ميثم حميد ناصر
ALKABBY1985@GMAIL.COM

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:
يهدف هذه البحث إلى تحليل دور استراتيجيات إدارة الأزمات في دعم الأمن الاقتصادي العراقي للمدة ما بعد عام 2016، وذلك في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالريعية وأحادية الدخل وهشاشة البنية التحتية، سع البحث إلى تحليل المهددات الرئيسية التي تواجه الاستقرار الوطني، مثل (أزمات الدين العام، والبطالة، والتضخم) مع التركيز على التأصيل النظري لمفاهيم إدارة الأزمات باعتبارها نظام قيادي وإداري يعتمد على التنبؤ والاستباقية.
ومن اهم اهداف البحث هو التركيز على الامن الاقتصادي ومعالجته من خلال استراتيجيات الادارة الناجحة للازمة، وكيفية ادارة الازمات التي يمكنها ان تكشف الاخطاء قبل وقوعها او معالجتها بعد وقوعها.
كما واعتمد البحث على المنهج التحليلي الكمي باستخدام بيانات السلسلة الزمنية (2016-2025)، وتوظيف أدوات إحصائية وقياسية متقدمة شملت نموذج ARIMAللتنبؤ، ونظام الإنذار المبكر (EWS) عبر نماذج Logit وProbit، وقد لخصت الدراسة إلى عدة نتائج بارزة، أهمها وجود علاقة ارتباط موجبة ولكنها ضعيفة جداً وغير معنوية إحصائياً (بقيمة 0.005) بين استراتيجيات إدارة الأزمات والأمن الاقتصادي في المدى القصير ويُعزى هذا الضعف إلى ارتهان الاقتصاد العراقي بصدمات أسعار النفط العالمية والتقلبات المالية الخارجية أكثر من تأثره بالآليات الإدارية الداخلية المتبعة حالياً.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأزمات، الأمن الاقتصادي العراقي، نظام الإنذار المبكر، نموذج ARIMA.

المقدمة:

تعد استراتيجيات ادارة الازمة والامن الاقتصادي وجهان لعملة واحدة، فالأمن الاقتصادي يمثل الحالة المستقرة التي تسعى الدول والمؤسسات للحفاظ عليها بينما تمثل ادارة الازمة مجموعة من الادوات والاستراتيجيات التي تكون بمثابة جدار حماية عندما يواجه الاستقرار اي خطر محتمل.
لذا يسعى البحث في اساسيات الفلسفة العلمية الى مدى توظيف استراتيجية ادارة الازمات لتحقيق الامن الاقتصادي، ويُعد الامن الاقتصادي من الركائز الاساسية لاستقرار الدول وازدهارها في ظل التغيرات المناخية والاضطرابات السياسية والاقتصادية العالمية، فانه ذو اهمي قصوى للدولة بشكل عام، ومرتكز اساسي للأمن الوطني بشكل خاص.
وان طبيعة الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن (طبيعة اقتصاد ريعي أحادي، هشاشة البنية التحتية)، لذا بات من الضروري تبني استراتيجيات واضحة المعالم وفعالة لإدارة الأزمات الاقتصادية التي يواجهها العراق (كأزمات الدين العام، البطالة، التضخم، تنوع الاقتصاد).

اولاً: الاهمية:

تكمن أهمية البحث من الدور الرئيسي الذي تلعبه استراتيجيات ادارة الازمة كأدوات جوهرية للأمن الاقتصادي العراقي وتحقيق حماية تامة وشاملة.
يوضح البحث كيف يمكن لإدارة الازمات ان تكون ساندة للأمن الاقتصادي العراقي من اجل معالجة (تقلب الاسعار، النمو الاقتصادي، التضخم، الدين العام) .
وركز البحث على الحذر من الوقوع في الازمات من خلال استراتيجية لإدارة ناجحة في حل الازمة، كونها قادرة على اكتشاف الازمات قبل وقوعها، لما تمتلكه من ادوار مفصلية، من اجل تحقيق الاهداف العلية لضمان الامن الاقتصادي العراقي.

ثانياً: أهداف: يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. توضيح الإطار النظري والتطبيقي لاستراتيجية إدارة الأزمات في المجال الاقتصادي.
2. تحديد وتشخيص طبيعة الأزمات والمهددات التي تواجه الأمن الاقتصادي العراقي.

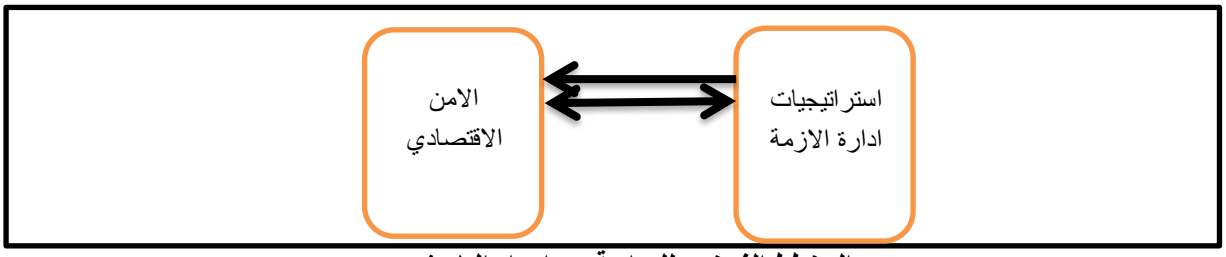
ثالثاً: المشكلة:

تعد استراتيجيات ادارة الازمات من المواضيع المهمة في حماية الاقتصاد العراقي لتجنب المخاطر فبناءً على ما تقدم، يسعى البحث للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

1. ما هو الدور الذي تلعبه استراتيجية إدارة الأزمات في تعزيز وحماية الأمن الاقتصادي العراقي في ظل التحديات الحالية؟
2. كيف يمكن تطبيق مراحل استراتيجية إدارة الأزمات (الوقاية، الاحتواء، التعافي) على القطاعات الاقتصادية العراقية الرئيسية؟

رابعاً: الفرضية:

للإجابة على تساؤلات البحث واختباراً لمخطط الفرضي فقد اعتمد الباحث فرضية رئيسية:
توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية الازمة والامن الاقتصادي؟



المخطط الفرضي للدراسة من اعداد الباحث.

المحور الثاني: الجانب النظري:

اولاً: ادارة الازمات:

1. مفهوم ادارة الازمة:

تأتي ادارة الازمة كوسيلة لدرء وتلافي المواجهات العسكرية الوخيمة العواقب، وهي تقنية قديمة اعتمدت على سبل تقليدية كالمفاوضات ثم تطويرها في العقود الاخيرة لتعتمد طرقاً فنية وتقنيات عالية الدقة والفعالية وتقنية ادارة الازمة لها قواعدها ولكن يتوقف تطبيق هذه القواعد بما يلام الظروف الضاغطة والمتقلبة والمواقف المفاجئة والمتسارعة التي يفرضها الاطراف على قدرة خلاقة لصاحب القرار او مدير الازمة ولذلك فهي من هذه الناحية (فن) يتعلق بموهبة القيادة التي لا يمكن ان تكتسب بالمعرفة ابداً وان كانت المعرفة تصقلها وتعمقها.(علوى،1987: 159)

وتعتبر الازمة من اشد الحالات صعوبتاً التي يمر بها بلد او مجتمع او دول نتيجة حالة غير اعتيادية من التطورات غير المتوقعة في تشغيل النظام المالي ومكوناته، مما يؤثر في الحالة الاقتصادية بشكل سلبي. (Hussein، 2023: 422)

ويعد التغلب على الازمة من الادوات العلمية الادارية التي تهتم بالتنبؤ للازمات المحتملة من خلال استشعارها ورصدها للتغيرات في بيئتين الداخلية والخارجية والتي تولد الازمات، اذ تجتهد في تعبئة الموارد والامكانات المتاحة لمنع الازمات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية وبما يحقق اقل قدر من الاضرار للمنظمة وللبيئة وللأفراد. (Al-Sakarneh ، 2015: 83)

فان إدارة الأزمات هي منهج منطقي في التعامل مع الأزمات الحقيقية بطريقة تجعل المنظمة تعمل بشكل منتظم في كل الظروف الاعتيادية. (سكر ومحمد، 2007: 7)

كما انها ظاهرة ادارية غير مستقرة تمثل تهديداً مباشراً وصريحاً لبقاء المنظمة واستمرارها وهي تتميز بدرجة من المخاطر. (العجلوني، 2009: 7)

وتعرف ايضاً بانها موقف تواجهه ادارة المنظمة، وتتسارع فيه الاحداث وتتشابك معه الاسباب بالنتائج، يفقد خلاله متخذ القرار القدرة على التحكم بما يجري من احداث داخل المنظمة وخارجها، مما يؤثر بشكل ملحوظ على اداء المنظمة ومستقبلها. (زاقود، 2013)

الجدول رقم (1): الأزمة طبقاً إلى الأوجه الإيجابية والسلبية:

مستوى الأزمة	الأوجه السلبية (تهديد)	الأوجه الإيجابية (فرصة)
-على مستوى خطة المنظمة الاستراتيجية. -على مستوى الخطة التشغيلية. -على مستوى الخطة المتصلة بالنظام العلاقاتي. -على مستوى الخطة البيولوجية. -على مستوى خطة القيم. -على مستوى خطة التعلم.	-تشويش، فوضى. -قصور ذاتي، شلل، مصدر للإرباك. - صراع، تناقض. - بلد مشترك يؤدي إلى سلسلة من السلوكيات العنيفة والطائشة. -تصرفات روتينية مألوفة. -مدخل متسارع باتجاه قواعد معيارية.	-البحث عن فرص، تجديد النسيج الاجتماعي. -تطوير أفعال جديدة وأطر بطريقة. -تعاون، تحالفات، ائتلافات. -تفعيل خلاق، البحث عن حلول واضحة. -وقاية، تماسك. -التجريب (البراغماتية).

Source: Lalonde, Carole (2004). "In Search of Archetypes in Crisis Management." Journal of Contingencies & Crisis Management. Vol. (12), No. (2): 7.

2. أهمية إدارة الأزمات:(priporas ، 2008: 37-43)

أ. هي العامل الحيوي لنجاح بيئة الأعمال المتسمة بعدم التأكد، لكونها تزود صناع القرار بقدرات تمكنهم من اتخاذ القرارات الإدارية الاستباقية ومواجهة التحديات من اجل والبقاء والنمو.

ب. ان الاستثمار في الاستعداد للأزمة يبرر بالكلفة العالية للمنظمات من ناحية الخسائر المالية والفرص الضائعة والأضرار بالسمعة بناء الوعي والالتزام لدى إدارة المنظمة بهذا النهج الحديث الذي يمكنها من مواجهة الأزمات من خلال الاستجابات المرنة والمنظمة لظروف الأزمات.

3. متطلبات إدارة الأزمات:

توقف كفاءة إدارة الأزمات ونجاحها في تحقيق أهدافها على توفير المتطلبات والمقومات اللازمة، والتي ينبغي تجهيزها مسبقًا والاستعانة بها بعد وقوع الأزمة. وأن متطلبات إدارة الأزمات هي كل ما يجب توافره من العناصر البشرية والمادية والإدارية التي تتيح تنفيذ العملية الإدارية بأساليب حديثة تسهم في نجاح إدارة الأزمات. (العيسي والالفي، 2019: 447) ويرى (Hamidovic) أن الممارسة الجيدة في الاستعداد للأزمات هي أمر تحتاج كل منظمة إلى تطويره ضمن السياق الفريد لتلك المنظمة، وهناك أربع متطلبات أساسية للقدرة على إدارة الأزمات، وهذه المتطلبات هي:(Hamidovic ، 2012: 2)

أ- المتطلب الفكري ويتضمن القدرة على تحليل المواقف ووضع الاستراتيجية وتحديد الخيارات واتخاذ القرارات وتقييم تأثيرها. كما يتضمن المفاهيم المشتركة التي يقوم عليها الانضباط في إدارة الأزمات.

ب- المتطلب التنظيمي يشمل الهياكل والعمليات اللازمة لترجمة القرارات إلى أفعال ومراجعة تأثيرها.

د- المتطلب اللوجستي: يعكس القدرة على دعم الحلول من خلال تطبيق الموارد المناسبة في المكان المناسب وفي الوقت المناسب.

4. استراتيجيات ادارة الازمة:

هناك استراتيجيات يتفق عليها معظم الباحثين لإدارة الازمة مما تجعل المنظمات والمؤسسات باليقظة والاستشعار في وقت مبكر وهي كلاتي:

أ. **الاكتشاف المبكر لإشارات الانذار**: ان اكتشاف الاشارات خلال مدة ما قبل الازمة لها تأثير كبير على مبادرات ونتائج ادارة الازمات، وتتمثل احدى أكثر المهام صعوبة في هذه المرحلة في ترشيح الاشارات الصحيحة من الاشارات الخاطئة، اذ يمكن ان يساعد الحصول على المعلومات المناسبة للمنظمات على اكتشاف علامات التحذير بسرعة وفاعلية. (Bhaduri، 2019: 563)

ب. **الاستعداد والوقاية**: يجب أن تتوفر لدى إدارة المنظمة استعدادات وأساليب مميزة وكافية للوقاية من الأزمة، وذلك عن طريق تحديد نواحي الضعف ومعالجتها حتى لا تتحول إلى أزمة، ويتطلب ذلك وضع الخطط والسيناريوات المناسبة لمقابلة جميع الاحتمالات. (يوسف، 2005: 485)

ج. احتواء الاضرار او الحد منها: يتم هنا احتواء الاثار والاضرار الناتجة عن الازمة وعلاجها واعداد واستخدام وسائل للحد من الخسائر والاضرار ومنعها من الانتشار. (قاسم، 2020: 337)

د. **استعادة النشاط**: تعمل هذه المرحلة على اعادة الوضع الى ما قبل وقوع الازمة، وهي أقرب الى عملية ترميم الاثار السلبية للازمة، وتتطلب تلك المرحلة توافر برامج وخطط قصيرة وطويله الاجل، لإعادة الحياة الطبيعية للمنظمة في أقرب وقت ممكن. (احمد، 2002: 82)

5. عملية صنع واتخاذ القرار في إدارة الأزمة:

إن عملية صنع القرار هي مجموعة من النشاطات التي يقوم بها أشخاص تناط بهم مسؤولية رسم السياسة العليا للدولة ويطلق عليهم توصيف الوحدة القرارية، إي تسهم في أعداد وصنع بدائل وخيارات لمواجهة حافز خارجي يفترض التعامل معه، (فهمي، 2004: 229) وتشتمل مراحل صنع القرار على التعرف على المشكلة، المعلومات ودراستها وتصنيفها وتقويمها وتحليلها ، تحديد البدائل وتقويمها لمعالجة الموقف الازموي، وضع القرار موضع التنفيذ، متابعة التنفيذ، ومرحلة اختبار صلاحية القرار أما عملية اتخاذ القرار، هي الاختيار المدرك بين بديلين أو أكثر من البدائل المتاحة، وهي عملية عقلانية رشيدة يمكن الاحتكام إليها من خلال عمليات التقييم والموازنة، التفكير العقلي السليم غير القائم على التصرفات اللاشعورية أو الضغط أو الإكراه، والترجيح والمفاضلة النهائية، ولكن هذا الاختيار أما ينتج منه آثار ايجابية تسهم في حل المشكلة، وأما آثار سلبية تؤدي إلى تعقيد الموقف الازموي، (الشعلان، 1996: 96) ومن هنا نستطيع أن نؤشر إن عملية صنع القرار تتمايز وظيفياً وبنيوياً عن عملية اتخاذ القرار، فعملية صنع القرار تختص بوظيفة الأجهزة والمؤسسات التي تسهم في عملية تشكيله، أما عملية اتخاذ القرار تختص بانتقاء القرار المناسب والأكثر عقلانية، عملية صنع القرار هي نتاج نشاط بنية مؤسساتية تعكس جماعياً، أما عملية اتخاذ القرار تتحدد في أطار مجموعة محدودة من الأشخاص يقومون بترجيح بديل من البدائل المتاحة للتعامل مع الموقف الازموي، ومن الناحية التراتبية عملية صنع القرار سابقة لعملية اتخاذ القرار، لذا يمكن لنا توصيف عملية صنع القرار بأنها مدخلات وعملية اتخاذ القرار بعدها مخرجات.(فهمي، 2004: 229)

وعليه تستند أهمية إي قرار يتم اتخاذه على مدى التشابك والتعقيد للعوامل التي تؤثر في تنفيذه، والآثار المترتبة على عدم نجاحته، وقد تتزايد أهميته إذا ما ارتبط بأهداف وعناصر متغيرة لا يمكن تحديدها بدقة عند اتخاذ القرار، لذا فان قدرة القائد على اتخاذ القرار هي مسألة ذات قيمه عليا، لاسيما إن تقبل الأفراد قراراً معينا يحدده عوامل متداخلة على مستوى الشخص أو الجماعة تحكم استجابته للموقف الازموي نفسية - مادية (عشماوي، 1996: 208)، لاسيما أن قرار أدارة الأزمة يكون ذو طبيعة استثنائية يتم اتخاذه في وقت قصير نسبياً لمواجهة حالة مفاجئة تنطوي على الخطر وتهديد للعلاقات الطبيعية القائمة بين دولتين أو أكثر (متعب وطاهر، 2011: 155)، إي إن هناك عوامل تؤثر في القرار المتخذ لمواجهة الأزمة، أبرزها:

أ. تأثير عنصر المفاجأة المتلازم غالباً مع الأزمة. (الشعلان، 1996: 97-98)

ب. غموض الموقف الازموي، وأهمية وتأثير عامل الوقت الذي يتحدد على أساس عاملين، الأول، أثره على إدراك صانع التهديد المرتبط بالموقف، ودرجة تعقيد الموقف الازموي.

ج. سرعة تدفق الأحداث وكثرة المعلومات وعدم دقتها. (الرمضاني، 1988: 108)

د. تأثير حجم التهديد الذي تتضمنه الأزمة.

ه. مدى قدرة قائد الفريق الازموي على توظيف الوسائل والأساليب العلمية لاتخاذ قراره من عدمه.

6. عوامل نجاح ادارة الازمة:

تعرف ادارة الازمات بانها كيفية التغلب على المخاطر بالأدوات العلمية والادارية المختلفة، وتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها. (نعمة ومؤيد، 2021: 30)
فلا بد من امتلاك بعض العوامل المهمة لنجاح ادارة الازمات: (Coombs، 2007: 135-139)

أ. اهمية وجود انظمة كفؤة وفعالة للإنذار المبكر في المنظمة، لأجل الوقاية والحد من الازمات وكذلك الاستعداد لكيفية التعامل مع الازمة.
ب. وجود نظام اتصال فعال وكفؤ لإيصال المعلومات وتعديلها في الوقت المناسب، وبطريقة متسقة واستخدام الردود لإدارة سمعة المنظمة مع اصحاب القرار.

وهناك بعض المؤشرات لابد من التطرق اليها من اجل الاستفادة منها حيث مدار البحث والتحليل الاحصائي لاحقاً.

1. مؤشر التخطيط الاستراتيجي الوطني: عرف مؤشرات قياس الأداء الاستراتيجي بأنها مقاييس الأداء الرئيسية القابلة للقياس والتي تُستخدم في تتبع التقدم المحرز نحو أهداف استراتيجية طويل الأجل، وهي الأهداف التي يضعها كبار القادة في المنظمة أو العمل بناءً على الرؤية الحالية للأعمال، وترتبط مؤشرات قياس الأداء الاستراتيجي بعدة عوامل أبرزها الوضع المالي وإمكانات المؤسسة ومواردها الداخلية، وتساعد تلك المؤشرات على تتبع وتقييم تقدم المنظمة، وتحديد الفجوات والفرص، وتوصيل عرض القيمة الخاص بها إلى أصحاب المصلحة.(https://bakkah.com)
2. مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception index)هو مؤشر سنوي يُنْشَرْ من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995، ويصنف المؤشر الدول (حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي). (https://www.transparency)
3. مؤشر الحوكمة: تعدّ مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)إحدى المبادرات العالمية الرائدة في قياس الحوكمة. نُشرت هذه المؤشرات لأول مرة عام 1999، وهي تُقدّم مؤشرات مركبة سنوية تُلخّص ستة أبعاد للحوكمة: المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وجودة الأنظمة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد. وتعتمد مؤشرات الحوكمة العالمية على بيانات استقصائية من 35 مصدراً دولياً - تشمل استطلاعات الأسر، واستطلاعات الشركات، وتقييمات الخبراء - لتقديم صورة قابلة للمقارنة لجودة الحوكمة في أكثر من 200 اقتصاد خلال الفترة من 1996 إلى 2024. (https://www.worldbank)
4. مؤشر فعالية الحكومة: هو تصنيف دولي يقيس جودة الخدمات العامة، وكفاءة صياغة وتنفيذ السياسات، وقدرة الخدمة المدنية، وموثوقية التزام الحكومة، ويصدره البنك الدولي كجزء من مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)، حيث تتراوح الدرجات بين -2.5 (الأقل فعالية) و2.5 (الأكثر فعالية) لتقييم أداء الحكومات عالميًا والمساعدة في المقارنات وقياس التطورات بمرور الوقت. (https://en.wikipedia.org)

ثانياً: الامن الاقتصادي:

يعد الامن الاقتصادي بصورة عامة الحماية التامة للفرد والمجتمع وتلبية الاحتياجات الاساسية التي تهدد مستوى المعيشة، ويعني ايضاً قدرة الدولة على حماية وتعزيز استقرارها الاقتصادي واستدامته وقدرتها على مواجهة الازمات والتهديدات الداخلية والخارجية.

للأمن مفهوم شامل يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة وله ابعاد مختلفة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وان اهم ما يهدف اليه البحث هو توفر اسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى الخدمات وظروف المعيشة وخلق فرص عمل في الوقت ذاته تطوير المهارات من خلال برامج العمل والتدريب والتأهيل، وقد وردت تعاريف عديدة للأمن الاقتصادي فقد عرف على انه " غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية "، او انه التنمية، أو امتلاك المرء الوسائل المادية ليحيى حياة مستقرة، اما الامم المتحدة فقد توصلت الى معنى جامع فسره على انه " امتلاك المرء للوسائل المادية التي تمكنه أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة، فهو ببساطة امتلاكه ما يكفي من النقود لإشباع حاجاته الأساسية (الغذاء، والمأوى اللائق والرعاية الصحية الاساسية، والتعليم).(الشامي، 2020: 38)

ويتطلب تحقيق الأمن الاقتصادي: دخل ثابت للفرد من خلال عمله المنتج مقابل أجر محدد، أو شبكة مالية عامة وآمنه، وبالتالي فأن ربع سكان العالم هم ضمن هذه الفئة، لكن مشاكل الأمن الاقتصادي تبدو أكثر وضوحا في الدول النامية مع أن الدول المتطورة هي الأخرى تشكو من مشاكل البطالة التي تعد عاملا مهما في اثارة التوترات السياسية والعنف

فالأمن الاقتصادي إن تحقق فهو يكتنف بين طياته أمنا بدنيا وصحيا وثقافيا وغذائيا ولكي يتصف أي اقتصاد بالفعالية والانسانية لابد أن تتوفر فيه تدابير واجراءات كافية لتحقيق الأمن الاقتصادي، ونظم جيدة للضمان الاجتماعي تمكن الناس من الاستجابة لتحديات الحياة والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهم بالشكل الذي يبعد عنهم خطر الكوارث والأزمات وينمي امكانياتهم البشرية لتوفير حياة أفضل وسبل معيشة أكثر أمانا واستقرارا.

لقد تحدثت الكثير من النظريات عن علاقة الأمن الاقتصادي بالحاجات الأساسية للإنسان (نظرية الحاجات الأساسية فقد اشارت نظرية موري الى الحاجات الأساسية للإنسان من منظور الدوافع الاساسية التي تحركه وحاولت الربط بين الآثار المترتبة على انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي واسبابه. (عبد الحميد، 2003)

ويعد الأمن الاقتصادي مهددا عندما ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل ومعدل نمو الدخل وعندما ترتفع معدلات البطالة، فالفقر المهدد الأول للأمن الاقتصادي لان انتشار الفقراء في المجتمع ينشر الأمراض وتكثر الجرائم والسرقات وتسود حالة عدم الرضى الاجتماعي والسياسي ويتسبب في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي

والاجتماعي لذلك فأن مكافحة الفقر تسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي. ولكي يتحقق الأمن الاقتصادي لابد من الحد من الفساد الاقتصادي، وقد اشار بعض الكتاب إلى أن قصور السياسات الحكومية هو ليس عدم كفاءة بل ان الاخفاق الحكومي ناتج عن الفساد الاقتصادي بسبب الاهتمام من قبل الساسة والمسؤولين بمصالحهم الذاتية وتجاوز الكثير من القوانين، الأمر الذي يعيق نجاح المشاريع الإنمائية، لأن المدفوعات غير القانونية تزيد من تكلفة المشاريع وتقلل من جودتها. (حسين: 207)

1. توافر فرص العمل ومكافحة الفقر:

تعد البطالة من اهم الازمات التي تعاني منها معظم دول العالم النامي والمتقدم، وإن كانت أكثر حدة في الدول النامية، لما تتسم به اقتصاديات هذه الدول من جمود خاصة في الجهاز الإنتاجي بها، وانخفاض معدل الاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة، مما يترتب عليه من نتائج وخيمة وآثار سلبية على الفرد والمجتمع، سواء كانت تلك الآثار اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، الأمر الذي من شأنه أن يزعزع الأمن الاقتصادي ويساهم في انخفاض مستوى المعيشة. (محمد، 2020: 10)

فالعمل يعد من المصادر الأساسية التي تساهم بشكل كبير في إشباع الحاجات الأساسية للفرد، سواء ما يحتاجه من مأكل أو مشرب أو ملبس أو مسكن أو صحة أو تعليم أو غير ذلك، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للفرد ويرفع من مستوى المعيشة، فالتبطيل عن العمل يؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي، نظراً لما يترتب عليه من إخلال المتبطل بالأعباء المالية الكبيرة المطالب بها، والتي تحول دون تمتعه بمستوى معيشة أمثل وتحول دون تحقيق أمنه الاقتصادي. (دنيا، 1997: 5)

كما تهدف معظم الأنظمة الاقتصادية إلى رفع مستوى معيشة أفرادها وزيادة دخلهم والقضاء على الفقر، ولكن تحقيق هذا الهدف ليس باليسير الهين، إذ أن الفقر داء لازم للإنسان منذ نشأته ولا يزال يلازمه حتى الآن في شتى دول العالم وفي أرقاها وأكثرها ثراء.

وقد تعددت المفاهيم التي تناولت مفهوم الفقر وتنوعت، فالبعض ينظر إليه من ناحية اقتصادية فينظر إلى معيار الدخل، والبعض ينظر إليه من ناحية اجتماعية وغير ذلك من الاتجاهات، ولعل من التعريفات الجامعة لمفهوم الفقر أنه :عجز القدرات المالية للمواطن عن الوفاء باحتياجاته الضرورية، كما أن الإحساس بالفقر ليس ضرورياً أن يكون نابعاً من قصور الموارد المالية، ولكنه يكون أحياناً نابعاً من عدم التناسب بين الموارد المالية، وأساسيات الإنفاق على حاجات الحياة المختلفة والمتعددة (مقصود ومصطفى، 2023: 27)

2. المهددات السياسة وتداعياتها على الامن الاقتصادي:

ان السياسة والاقتصاد واحدة مكملة للأخرى، كما وان الاقتصاد أصبح المحرك في عمليات صنع القرار، ان الاقتصاد العراقي يتطلب بيئة سياسية وامنية مستقرة، لان البيئة السياسية في العراق تدعم الامن الاقتصادي العراقي، وإذ لم يكن هنالك استقرار سياسي يؤدي الى تداعيات على الامن الاقتصادي، كما وان الصراعات والتنافسات الإقليمية بين الدول المجاورة انعكست سلبيا على استقرار بيئة العراق السياسية والاقتصادية، كما وان العراق شهد الكثير من المهددات الإقليمية التي اثرت بشكل سلبي على امنه السياسي والاقتصادي من خلال.(النايف، 2014: 5)

أ. التدخل المستمر في القرار العراقي والانتقاص من سيادته بالاعتداءات المتكررة من خلال توجيه الضربات داخل الأراضي العراقية من قبل دول الجوار دون اذن او مشورة من الحكومة العراقية.

ب. التراجع الكبير في مستويات التنمية والاعمار وانعدام الرفاهية الطبقية بين فئات المجتمع فضلاً عن التبعية الاقتصادية والنقص الكبير في الإمكانيات والكفاءات نتيجة المخاطر التي يتعرض لها البلد.

ج. التأرجح الكبير في أسعار العملة بين الارتفاع والانخفاض وعدم الاستقرار بسبب الازمات، فضلاً عن التضخم الذي حصل في الاقتصاد العراقي.

د. اضطراب وتضخم بسعر العملة وانهيار امام العملات العالمية وبذلك اضطر العراق لبيع المزيد من الثروة النفطية لسد العجز المالي دون تخطيط مسبق على أساس التنمية المستدامة.

ه. ان الحروب التي عصفت بالعراق أدت الى انخفاض مستوى الفرد وبالتالي ضعف المستوى الاقتصادي وتعرضه للبطالة وبذلك انتشار الجريمة ومظاهر التسول فضلاً عن العنف الاسري.

3. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

وتعد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية علاقة وثيقة لأنه لا يمكن إحداث أي تنمية بدون إحداث تغيرات جوهرية في الهيكل الاجتماعي والنظم الثقافية والصفات والعادات الشخصية، لأن اكتساب المهارة في العمل، والمعرفة في استعمال الآلات من أهم عوامل التنمية. (برجر: 6)

ومن هنا برزت أهمية التنمية الاجتماعية وضرورة مصاحبتها للتنمية الاقتصادية، لدفع عجلتها وضمان نجاحها واستمرارها، فعمليات التنمية أصبحت تعتمد على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال، والإنسان ذو الكفاءة الإنتاجية المرتفعة الذي ينال قسطاً من التعليم، والذي يتمتع بصحة جيدة، ويعيش في بيئة امنة، وتتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة السليمة في حاضره ومستقبله، والمستوى المعيشي الأمثل، هو الذي يستطيع أن يساهم بإيجابية في بناء المجتمع. (حسن، 1997: 15)

وليس هناك ادنى شك على ما قاله "مارشال "في كتابه " أصول الاقتصاد "من أن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة، وذلك لأن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والإنتاج والقدرة على الخلق والإبداع يستطيع أن يسخر قوى الطبيعة ومصادرها وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه والارتفاع بمستوى معيشته وتوفير الحياة الكريمة، وتحقيق أمنه الاقتصادي. (السيد، 1993: 73-74)

فأن اهم مؤشرات الامن الاقتصادي هي:

1. تقلبات أسعار النفط

شير مفهوم تقلبات أسعار النفط إلى التذبذبات والتحركات غير المستقرة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية صعوداً وهبوطاً خلال فترات زمنية معينة، وهي سمة بارزة شهدتها الأسواق في السنوات الأخيرة. وتنتج هذه

التقلبات عن مجموعة معقدة من العوامل المتداخلة التي تجعل الأسعار تحيد عن مستويات استقرارها، مما يخلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد العالمي ويمكن تلخيص الجوانب الرئيسية لهذا المفهوم من خلال المصادر في النقاط التالية:

2. معدل النمو الاقتصادي:

معدل النمو الاقتصادي هو النسبة المئوية للتغير في قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال فترة زمنية محددة، مقارنةً بفترة سابقة. يُستخدم معدل النمو الاقتصادي لقياس الوضع الاقتصادي النسبي للدولة على مر الزمن. وعادةً ما تُجمع هذه الأرقام وتُنشر بشكل ربع سنوي وسنوي. (https://www.investopedia.com)

3. معدل التضخم:

هو نسبة زيادة أسعار السلع والخدمات بمرور الوقت، مما يقلل القوة الشرائية للنقود، ويُقاس عادةً بمؤشر أسعار المستهلك (CPI) بتتبع تغير أسعار "سلة" من المنتجات بشكل دوري. معدلات التضخم تختلف عالمياً، فبينما تستهدف بعض البنوك المركزية نسبة 2%، تشهد دول أخرى (كالعراق حالياً) معدلات أقل أو أعلى بناءً على ظروفها الاقتصادية، وهو مؤشر مهم على استقرار الأسعار. (https://ar.tradingeconomics)

4. مستوى الدين العام:

هو إجمالي التزامات الحكومة المالية، بما في ذلك السندات والأذون الحكومية التي تصدرها للحصول على التمويل، يُقاس عادة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)لتحديد العبء على الاقتصاد.

مستوى الدين العام العالمي مرتفع ويتزايد، ويتجاوز 100 تريليون دولار أمريكي، مما يستدعي إعادة بناء هوامش الأمان المالي. بالنسبة للعراق، يؤكد مسؤولون أن الدين العام يقع ضمن الحدود الآمنة عالمياً، حيث لا يتجاوز 31% إلى 43% من الناتج المحلي الإجمالي، مع التركيز على الدين الداخلي الذي يغلب عليه التعامل بين المؤسسات الحكومية، مما يشير إلى انضباط مالي وإدارة جيدة للمخاطر. (البنك المركزي العراقي)

المحور الثاني: الجانب العملي:

التحليل الإحصائي والقياسي لمؤشرات استراتيجية ادارة الازمات في الأمن الاقتصادي العراقي اعتمد التحليل على البيانات السنوية للمدة 2016-2025الخاصة بسعر الخام العراقي، النمو الاقتصادي، التضخم، والدين العام . وقد تم توسيع التحليل ليشمل الإحصاء الوصفي، الانحراف المعياري، الانحدار الخطي، اختبارات السلاسل الزمنية، العلاقة السببية الزمنية، التنبؤ، ونظام الإنذار المبكر EWS. وبسبب قصر السلسلة الزمنية، تعد نتائج الاختبارات القياسية مؤشرات استرشاديه يجب التعامل معها بحذر منهجي.

لم تتضمن البيانات المتاحة قياسا رقميا مباشرا لاستراتيجية إدارة الأزمات، لذلك تم العمل على المؤشرات الاقتصادية المتاحة بوصفها مؤشرات كمية مرتبطة بالأمن الاقتصادي والإنذار المبكر، مع عدم اعتبار النتائج بديلا عن بيانات مؤسسية مباشرة عن الحوكمة أو التخطيط أو الاستجابة الحكومية للأزمات.

تحليل علاقة الارتباط والتأثير بين استراتيجية إدارة الأزمات والأمن الاقتصادي

ان هذا الجزء يربط المتغيرين الرئيسيين في البحث بصورة مباشرة، إذ يمثل المتغير المستقل استراتيجية إدارة الأزمات، بينما يمثل المتغير التابع الأمن الاقتصادي، وقد بُني مؤشر استراتيجية إدارة الأزمات اعتمادا على مؤشرات التخطيط الاستراتيجي الوطني، ومدركات الفساد، والحوكمة العالمية، وفعالية الحكومة الواردة في ملف المؤشرات النظري. أما مؤشر الأمن الاقتصادي فقد بُني من المؤشرات الاقتصادية السنوية، مع توحيد اتجاه القياس بحيث تشير الدرجة الأعلى إلى وضع أفضل في الأمن الاقتصادي.

تم تحويل مؤشرات إدارة الأزمات وصفية الى قيما رقمية سنوية كاملة، وتم تحويلها إلى درجات معيارية تحليلية من 0إلى 100وفق مسار الحالة الوصفية لكل سنة، مع اعتماد القيم الرقمية لمؤشر مدركات الفساد. وبذلك تكون نتائج الارتباط والتأثير ذات طبيعة تحليلية استرشاديه قابلة للتقوية.

جدول (1) ترميز مؤشرات المتغير المستقل استراتيجية إدارة الأزمات للمدة 2016-2025

السنة	التخطيط الاستراتيجي	مدركات الفساد CPI	الحوكمة WGI	فعالية الحكومة	مؤشر إدارة الأزمات
2016	25.00	17.00	20.00	20.00	20.50
2017	30.00	18.40	22.00	22.00	23.10
2018	33.00	19.80	24.00	24.00	25.20
2019	36.00	21.10	26.00	26.00	27.27
2020	39.00	22.00	28.00	28.00	29.25
2021	42.00	23.00	30.00	30.00	31.25
2022	45.00	24.00	32.00	32.00	33.25
2023	48.00	25.00	34.00	34.00	35.25
2024	60.00	26.00	37.60	37.60	40.30
2025	70.00	28.00	42.00	42.00	45.50

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحاسب الالي.

يوضح جدول (1) طريقة تحويل مؤشرات إدارة الأزمات إلى مؤشر مركب واحد، ويظهر المسار العام اتجاها تصاعديا تدريجيا في مؤشر إدارة الأزمات، إذ انتقل من 20.50في عام 2016إلى 45.50في عام 2025،

ويعكس ذلك تحسنا وصفيا في التخطيط والحوكمة ومكافحة الفساد وفعالية الحكومة، لكنه لا يعني بالضرورة انعكاسا مباشرا وفوريا على الأمن الاقتصادي بسبب تأثر الاقتصاد العراقي بعوامل نفطية ومالية خارجية.

جدول (2) بناء المؤشر المركب للمتغير التابع الأمن الاقتصادي للمدة 2016-2025

السنة	سعر النفط المعياري	النمو المعياري	التضخم المعكوس	الدين المعكوس	مؤشر الأمن الاقتصادي
2016	0.00	100.00	87.10	0.00	46.77
2017	21.70	31.87	93.55	15.46	40.64
2018	39.93	61.54	90.32	36.08	56.97
2019	40.88	64.10	100.00	41.24	61.56
2020	7.65	0.00	87.10	43.81	34.64
2021	52.84	54.58	0.00	100.00	51.85
2022	100.00	69.96	11.29	46.65	56.98
2023	72.92	33.70	22.58	42.78	43.00
2024	67.70	38.83	37.10	43.81	46.86
2025	55.46	53.48	40.32	48.97	49.56

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحاسب الالي.

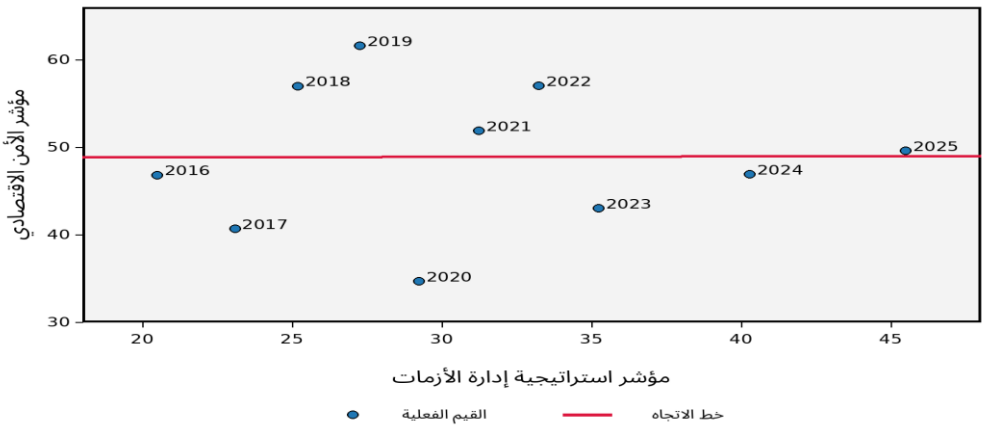
يبين جدول (2) بناء مؤشر الأمن الاقتصادي المركب بعد توحيد اتجاه المؤشرات .فقد عومل سعر النفط والنمو الاقتصادي بوصفهما مؤشرين موجبين، في حين عومل التضخم والدين العام بوصفهما مؤشرين عكسيين لأن ارتفاعهما يشير إلى ضغط اقتصادي أكبر، وتوضح النتائج أن مؤشر الأمن الاقتصادي ظل متذبذبا، إذ لم يتحسن بخط متصاعد ثابت رغم تحسن مؤشر إدارة الأزمات، وهو ما يفسر ضعف العلاقة الإحصائية المباشرة بين المتغيرين ضمن المدة القصيرة.

جدول (3) علاقة الارتباط بين استراتيجية إدارة الأزمات والأمن الاقتصادي

المتغير المستقل	المتغير التابع	Pearson r	Sig.	N	اتجاه العلاقة	قوة العلاقة	الدلالة
استراتيجية إدارة الأزمات	الأمن الاقتصادي	0.005	0.989	10	موجبة	ضعيفة جدا	غير معنوية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرامج الاحصائية.

تظهر نتائج جدول (3) أن معامل الارتباط بين استراتيجية إدارة الأزمات والأمن الاقتصادي بلغ 0.005، وهو ارتباط موجبة ضعيفة جدا وغير دال إحصائيا عند مستوى 0.05، إذ بلغت قيمة Sig. 0.989. وتعني هذه النتيجة أن التحسن التدريجي في مؤشرات إدارة الأزمات لم يكن مصحوبا بتحسن منتظم في مؤشر الأمن الاقتصادي خلال المدة 2016-2025، ويُعزى ذلك إلى طبيعة الاقتصاد ريعي واعتماده العالي على أسعار النفط، فضلا عن قصر السلسلة الزمنية.



شكل (1) العلاقة بين مؤشر استراتيجية إدارة الأزمات ومؤشر الأمن الاقتصادي
المصدر: من اعداد الباحث.

يعرض شكل (1) العلاقة البصرية بين مؤشر استراتيجية إدارة الأزمات ومؤشر الأمن الاقتصادي، ويظهر خط الاتجاه شبه أفقي، وهو ما ينسجم مع نتائج الارتباط والانحدار التي أظهرت أن العلاقة بين المتغيرين ضعيفة جدا وغير معنوية إحصائيا.

جدول (4) نتائج الانحدار الخطي لقياس تأثير استراتيجية إدارة الأزمات في الأمن الاقتصادي

المتغير	B	Std. Error	Beta	t	Sig.	R	R Square
الثابت	48.713						
استراتيجية إدارة الأزمات	0.005	0.376	0.005	0.015	0.989	0.005	0.000
النموذج الكلي					0.989	0.005	0.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرامج الاحصائية.

يوضح جدول (4) أن معامل الانحدار الخاص باستراتيجية إدارة الأزمات بلغ 0.005، أي إن زيادة مؤشر إدارة الأزمات بدرجة واحدة تقترن بزيادة ضعيفة جدا في مؤشر الأمن الاقتصادي مقدارها 0.005درجة فقط .كما بلغت قيمة R Square 0.000، وهي نسبة تفسير شبه معدومة، في حين جاءت قيمة Sig.أعلى من 0.05.لذلك فإن نموذج الانحدار لا يقدم دليلا إحصائيا كافيا على وجود تأثير معنوي مباشر لاستراتيجية إدارة الأزمات في الأمن الاقتصادي خلال مدة الدراسة، مع التأكيد أن النتيجة لا تنفي الأهمية النظرية لإدارة الأزمات، لكنها تشير إلى أن أثرها الكمي لا يظهر بوضوح في سلسلة قصيرة وشديدة التأثر بالصدمات النفطية.

معادلة النموذج الخطي:

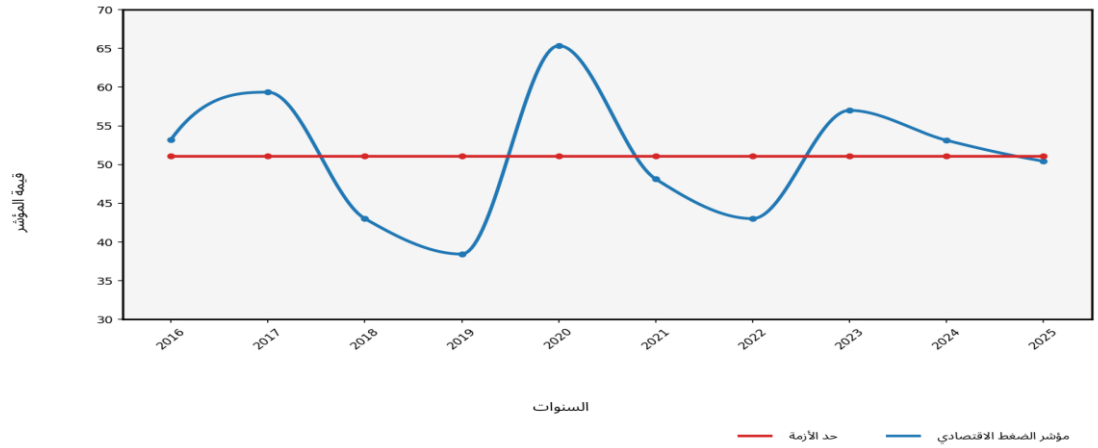
مؤشر الأمن الاقتصادي = 48.713 + 0.005 × مؤشر استراتيجية إدارة الأزمات

جدول (5) البيانات السنوية ومؤشر الضغط الاقتصادي وحالة الأمن الاقتصادي للمدة 2016-2025

السنة	سعر الخام العراقي	النمو %	التضخم %	الدين العام %	مؤشر الضغط	الحالة
2016	36.00	15.20	0.600	62.00	53.23	أزمة
2017	49.30	-3.40	0.200	56.00	59.36	أزمة
2018	60.48	4.70	0.400	48.00	43.03	استقرار
2019	61.06	5.40	-0.200	46.00	38.44	استقرار
2020	40.69	-12.10	0.600	45.00	65.36	أزمة
2021	68.39	2.80	6.00	23.20	48.15	استقرار
2022	97.30	7.00	5.30	43.90	43.02	استقرار
2023	80.70	-2.90	4.60	45.40	57.00	أزمة
2024	77.50	-1.50	3.70	45.00	53.14	أزمة
2025	70.00	2.50	3.50	43.00	50.44	استقرار

المصدر: من اعداد الباحث.

يوضح جدول (5) أن مؤشرات الأمن الاقتصادي لم تتحرك باتجاه واحد خلال مدة الدراسة، إذ تزامن الانخفاض الحاد في النمو عام 2020مع ارتفاع مؤشر الضغط الاقتصادي، بينما ظهرت سنوات أخرى بدرجات ضغط أقل نسبيا. وقد تم تحويل حالة الأمن الاقتصادي إلى متغير ثنائي بحيث تعني القيمة 1وجود حالة أزمة عندما يكون مؤشر الضغط الاقتصادي أعلى من متوسطة العام، وتعني القيمة 0حالة استقرار نسبي عندما يكون المؤشر أقل من المتوسط.



شكل (2) مؤشر الضغط الاقتصادي وحد الأزمة في نظام الإنذار المبكر
المصدر: من اعداد الباحث.

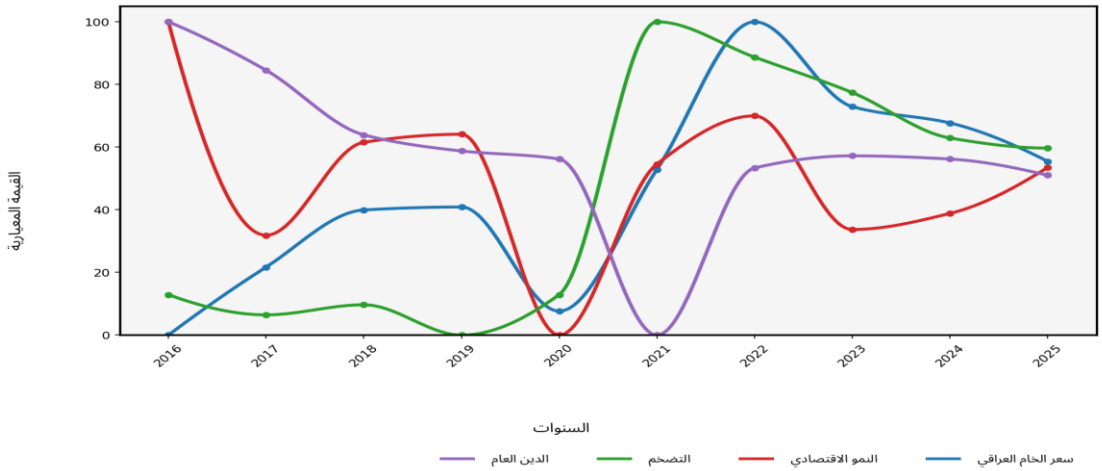
يوضح الشكل (2) أن بعض السنوات تجاوزت حد الأزمة، ولا سيما السنوات التي ترافقت مع انخفاض النمو أو ارتفاع الضغط العام على المؤشرات.

جدول (6) التحليل الوصفي والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحراف المعياري

المؤشر	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	CV %	التغير 2016- 2025 %
سعر الخام العراقي	10	64.14	18.83	36.00	97.30	29.35	94.44
النمو الاقتصادي	10	1.77	7.32	-12.10	15.20	413.75	-83.55
التضخم	10	2.47	2.38	-0.200	6.00	96.51	483.33
الدين العام	10	45.75	9.97	23.20	62.00	21.80	-30.65
مؤشر الضغط الاقتصادي	10	51.12	8.26	38.44	65.36	16.17	-5.23

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرامج الاحصائية.

يبين جدول (6) أن أعلى تشتت نسبي ظهر في النمو الاقتصادي نتيجة انتقاله من نمو موجب إلى انكماش واضح ثم عودة جزئية للتحسن، كما يظهر الانحراف المعياري لسعر الخام العراقي مقدار التذبذب السعري خلال المدة، في حين يعكس معامل الاختلاف حجم عدم الاستقرار النسبي بين المؤشرات.



شكل (3) الاتجاهات المعيارية لمؤشرات الأمن الاقتصادي للمدة 2016-2025
المصدر: من اعداد الباحث.

يبين الشكل (3) أن المؤشرات تتحرك بدرجات مختلفة من التذبذب، ولا سيما في النمو الاقتصادي وسعر النفط، الأمر الذي ينسجم مع طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد على صدمات السوق النفطية.

جدول (7) نسب التغير السنوي والفروق السنوية في مؤشرات الأمن الاقتصادي

السنة	تغير سعر الخام %	تغير النمو نقطة مئوية	تغير التضخم نقطة مئوية	تغير الدين العام %
2016	—	—	—	—
2017	36.94	-18.60	-0.400	-9.68
2018	22.68	8.10	0.200	-14.29
2019	0.959	0.700	-0.600	-4.17
2020	-33.36	-17.50	0.800	-2.17
2021	68.08	14.90	5.40	-48.44
2022	42.27	4.20	-0.700	89.22
2023	-17.06	-9.90	-0.700	3.42
2024	-3.97	1.40	-0.900	-0.881
2025	-9.68	4.00	-0.200	-4.44

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحاسب الالي.

يوضح جدول (7)أن التغيرات السنوية لا تسير بنمط ثابت، إذ ظهرت قفزات واضحة في أسعار النفط بعد 2020، في مقابل تراجع حاد في النمو الاقتصادي خلال سنة الأزمة. وتم عرض النمو والتضخم بوصفهما فروقا بالنقاط المئوية لأنهما أصلا معدلات نسبية وليسا مستويات كمية مستقرة.

جدول (8) نتائج نموذج الانحدار الخطي للنمو الاقتصادي بوصفه مؤشرا للأمن الاقتصادي

المتغير	B	SE	t	Sig.
R^2				0.110
F				0.247
Sig. F				0.861
const	-16.43	22.73	-0.723	0.497
سعر الخام العراقي	0.012	0.239	0.049	0.962
التضخم	0.920	2.29	0.401	0.702
الدين العام	0.332	0.393	0.844	0.431

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرامج الاحصائية.

تشير نتائج جدول (8) إلى أن نموذج الانحدار الخطي لم يظهر دلالة إحصائية كلية قوية ضمن العينة السنوية القصيرة، إذ بلغت قيمة Sig. F مستوى أعلى من 0.05. وهذا يعني أن تفسير النمو الاقتصادي من خلال سعر الخام العراقي والتضخم والدين العام خلال عشر سنوات فقط لا يعطي نموذجا مستقرا بما يكفي للحكم النهائي، لكنه يقدم قراءة كمية أولية للعلاقات بين المؤشرات.

جدول (9) اختبار السكون للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF

المؤشر	مستوى الاختبار	ADF Statistic	Sig.	Lag	N obs	القرار
سعر الخام العراقي	المستوى	-1.74	0.410	1	8	غير ساكنة
سعر الخام العراقي	الفرق الأول	-2.78	0.061	1	7	غير ساكنة
النمو الاقتصادي	المستوى	-3.34	0.013	1	8	ساكنة
النمو الاقتصادي	الفرق الأول	-5.40	0.000	1	7	ساكنة
التضخم	المستوى	-1.39	0.588	1	8	غير ساكنة
التضخم	الفرق الأول	-1.85	0.355	1	7	غير ساكنة
الدين العام	المستوى	-2.13	0.234	1	8	غير ساكنة
الدين العام	الفرق الأول	-2.15	0.224	1	7	غير ساكنة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرامج الاحصائية.

يعرض جدول (9) نتائج اختبار ADFللسكون .وتبين النتائج أن النمو الاقتصادي كان أكثر استقرارا إحصائيا عند المستوى مقارنة ببقية المؤشرات، بينما لم تظهر بعض السلاسل سكونا واضحا عند المستوى أو الفرق الأول . وترتبط هذه النتيجة بقصر السلسلة الزمنية ووجود صدمات اقتصادية كبيرة ضمن المدة.

جدول (10) اختبار العلاقة السببية الزمنية بين المؤشرات باستخدام Granger Causality

العلاقة المختبرة	Lag	F	Sig.	القرار
سعر الخام العراقي ⟶ النمو الاقتصادي	1	0.030	0.869	لا توجد سببية زمنية معنوية
التضخم ⟶ النمو الاقتصادي	1	0.443	0.530	لا توجد سببية زمنية معنوية
الدين العام ⟶ النمو الاقتصادي	1	0.372	0.564	لا توجد سببية زمنية معنوية
سعر الخام العراقي ⟶ التضخم	1	0.652	0.450	لا توجد سببية زمنية معنوية
الدين العام ⟶ التضخم	1	1.02	0.351	لا توجد سببية زمنية معنوية
سعر الخام العراقي ⟶ الدين العام	1	0.631	0.457	لا توجد سببية زمنية معنوية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرامج الاحصائية.

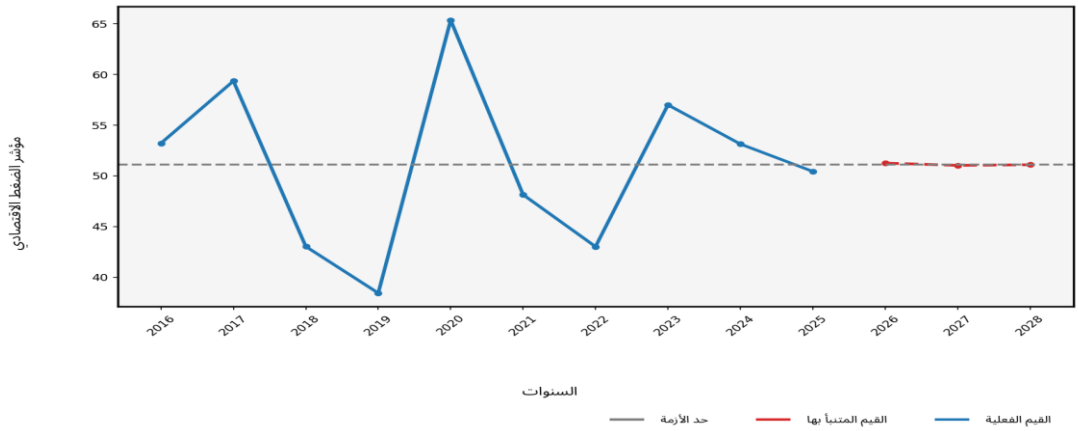
يبين جدول (10) أن العلاقات السببية الزمنية المختبرة لم تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية عند 0.05في ظل عدد المشاهدات المحدود، لذلك فإن النتائج لا تثبت سببية زمنية قوية بين المؤشرات، وإنما تشير إلى أن السلسلة السنوية القصيرة لا تكفي وحدها لإظهار اتجاه سببي مستقر.

جدول (11) التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية للمدة 2026-2028باستخدام نموذج ARIMAمبسط

المؤشر	2026	2027	2028
سعر الخام العراقي	66.35	64.36	63.28
النمو الاقتصادي	0.790	1.54	1.21
التضخم	3.09	2.82	2.66
الدين العام	45.20	45.99	46.27
مؤشر الضغط الاقتصادي	51.26	51.04	51.10

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرامج الاحصائية.

يعرض جدول (11) القيم المتنبئ بها باستخدام نموذج ARIMAمبسط من الدرجة 1،0، 0.وتظهر التنبؤات اتجاها حذرا نحو استقرار نسبي في مؤشر الضغط الاقتصادي حول مستوى قريب من حد الأزمة، وهو ما يستدعي التعامل مع النتائج بوصفها تقديرات إحصائية أولية وليست قيما قطعية.



شكل (4) التنبؤ بمؤشر الضغط الاقتصادي للمدة 2026-2028
المصدر: من اعداد الباحث.

يعرض الشكل (4) القيم الفعلية والمتنبئ بها لمؤشر الضغط الاقتصادي، ويشير إلى بقاء المؤشر قريبا من حد التصنيف خلال مدة التنبؤ.

جدول (12) تحويل حالة الأمن الاقتصادي إلى متغير ثنائي لنظام الإنذار المبكر

السنة	مؤشر الضغط	حد التصنيف	القيمة الثنائية	التصنيف
2016	53.23	51.12	1	أزمة
2017	59.36	51.12	1	أزمة
2018	43.03	51.12	0	استقرار
2019	38.44	51.12	0	استقرار
2020	65.36	51.12	1	أزمة
2021	48.15	51.12	0	استقرار
2022	43.02	51.12	0	استقرار
2023	57.00	51.12	1	أزمة
2024	53.14	51.12	1	أزمة
2025	50.44	51.12	0	استقرار

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرامج الاحصائية.

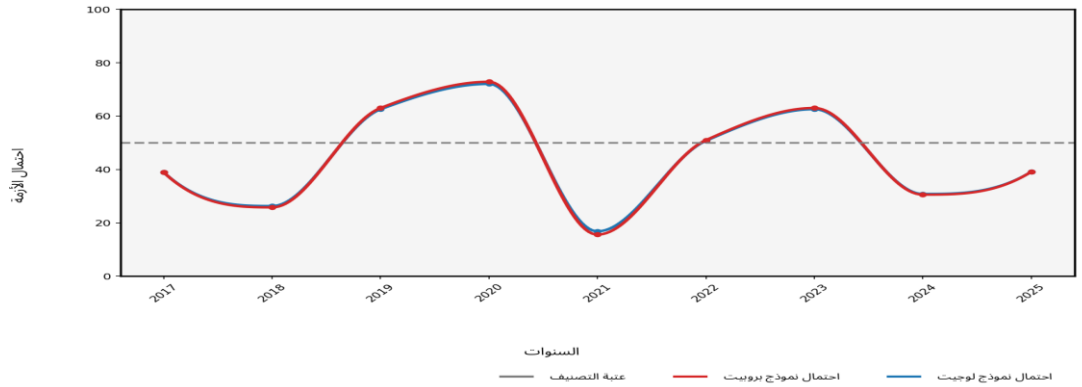
اعتمد جدول (12) آلية تصنيف ثنائية في نظام الإنذار المبكر، إذ تم اعتبار السنة سنة أزمة عندما يتجاوز مؤشر الضغط الاقتصادي المتوسط العام للمؤشر، وبذلك أصبح المتغير التابع في نموذج الإنذار المبكر يأخذ القيمة 1عند الأزمة والقيمة 0 عند الاستقرار النسبي.

جدول (13) نتائج نموذج الإنذار المبكر باستخدام Logit وProbit

النموذج	المتغير	B	SE	Sig.	دقة التصنيف %
Logit	الثابت	4.58	4.75	0.335	55.56
Logit	مؤشر الضغط المتأخر	-0.095	0.093	0.310	55.56
Probit	الثابت	2.92	2.95	0.321	55.56
Probit	مؤشر الضغط المتأخر	-0.060	0.058	0.295	55.56

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرامج الاحصائية.

يوضح جدول (13) أن نموذجي Logit و Probit قدما تطبيقا أوليا لنظام الإنذار المبكر بالاعتماد على مؤشر الضغط الاقتصادي المتأخر، وتبقى قوة النموذج محدودة بسبب قصر السلسلة الزمنية.



شكل (5) احتمال الأزمة وفق نماذج الإنذار المبكر Logit وProbit
المصدر: من اعداد الباحث.

يبين الشكل (5) احتمالات الأزمة المقدرة من نموذجي لوجيت وبروبيت، مع اعتماد عتبة 50%بوصفها حد التصنيف بين الاستقرار والأزمة.

المحور الثالث: الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً: الاستنتاجات:

1. اظهرت نتائج البحث أن المنظمات التي تستخدم طرق مغايره في التفكير في حل الازمات هي التي قادرة على ان تكون صمام امان امام كل المتغيرات والصدمات.
2. ان المعنيين لم يوظفوا استراتيجيات ادارة الازمة بالشكل المطلوب مما جعل الاقتصاد العراقي رهين الاحادية والريعية.
3. أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين إدارة الأزمات والأمن الاقتصادي بلغ (0.005)، وهو ارتباط موجب ضعيف جداً وغير دال إحصائياً.
4. يعود ضعف الأثر الكمي لاستراتيجيات الإدارة إلى طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يتأثر بالصدمات الخارجية وأسعار النفط أكثر من تأثره بالمتغيرات الإدارية الداخلية في المدى القصير.
5. سجل النمو الاقتصادي أعلى تشتت نسبي بين المؤشرات نتيجة انتقاله من نمو موجب إلى انكماش حاد، مما يعكس عدم استقرار الأمن الاقتصادي.
6. حددت النماذج الإحصائية Logit و Probit احتمالات وقوع الأزمات بناءً على "مؤشر الضغط الاقتصادي"، الذي ظل قريباً من مستويات الخطر خلال مدة التنبؤ 2026-2028.

ثانياً: التوصيات:

1. بناء الوعي والالتزام لدى الإدارات العليا بنهج الاستعداد للأزمات كجزء من الثقافة التنظيمية.
2. الالتزام بتطبيق كافة مراحل الإدارة بدءاً من **الاكتشاف المبكر للإشارات**، ثم الوقاية، وصولاً إلى استعادة النشاط.
3. ضرورة امتلاك أنظمة كفؤة للاستشعار عن بعد في المنظمات الاقتصادية لرصد التغيرات في البيئتين للعمل على رفع مستويات مكافحة الفساد وفعالية الحكومة، حيث إن تحسن هذه المؤشرات يعد ممهداً لتحقيق أمن اقتصادي مستدام.
4. بناء نظام اتصال فعال يضمن تدفق المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب لمواجهة الغموض الذي يرافق الأزمات.
5. العمل على مكافحة الفقر والبطالة كونهما المهددات الأولى للأمن الاقتصادي التي تسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
6. الحفاظ على مستويات آمنة للدين العام وإعادة بناء الاحتياطيات لمواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Al-Ajlouni, M. M. (2009). Idārat al-azamāt fī al-qiṭāʿ al-maṣrifī fī Iqlīm al-Shamāl. Majallat Baghdād lil-ʿUlūm al-Iqtiṣādiyyah, (20), 7.
2. Central Bank of Iraq. (n.d.). Annual economic report.
3. United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA). (2025). World Economic Situation and Prospects 2025.
4. Niʿmah, B., & Muʾayyad, S. (2021). Taʾthīr taqniyyāt idārat al-maʿrifah fī al-waqt al-muḥaddad fī ikhtibār

17. Ḥasan, ʿA. al-B. M. (1997). Al-tanmiyah al-ijtimāʿiyyah (2nd ed.). Maktabat Wahbah.
18. Al-Sayyid, ʿA. (1993). Tanmiyat al-khibrāt al-insāniyyah wa-ṣilatuhā bi-al-tanmiyah al-iqtiṣādiyyah fī al-duwal al-nāmiyah. Al-Markaz al-Qawmī lil-Buḥūth al-Ijtimāʿiyyah wa-al-Jināʾiyyah.
19. Qaḥṭān, G. S. M., & Ṭāhir, Ḥ. (2011). Mā hī al-azmah al-dawliyyah: Dirāsah fī al-uṭur al-naẓariyyah. Majallat al-ʿUlūm al-Siyāsiyyah, (42), 155.
20. Al-Shaʿlān, F. A. (1996). Idārat al-azamāt: Al-usus, al-marāḥil, al-āliyāt. Akādīmiyyat Nāyif al-ʿArabiyyah lil-ʿUlūm al-Amniyyah.
21. Kindleberger, C. P. (n.d.). Al-tanmiyah al-iqtiṣādiyyah (D. Rizq, Trans.; J. Marzūq, Rev.). Al-Dār al-Qawmiyyah lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr.
22. Al-Ramaḍānī, M. I. (1988). Naḥwa takhṭīṭ siyāsī khārijī ʿArabī. Majallat Kulliyyat al-ʿUlūm al-Siyāsiyyah, (1), 108.
23. Yūsuf, M. (2005). Al-idārah al-tarbawiyyah: Madākhil jadīdah li-ʿālam jadīd (1st ed.). Dār al-Fikr al-ʿArabī.
24. ʿAlawī, M. (1987). Al-taʿrīf bi-ẓāhirat al-azmah al-dawliyyah wa-al-taṭbīq ʿalā azamāt al-ṣirāʿ al-ʿArabī al-Isrāʾīlī. Majallat al-Fikr al-Istirātījī al-ʿArabī, 159.
25. Aḥmad, N. ʿA. (2002). Niẓām muqtaraḥ li-tadrīb al-madāris fī Miṣr ʿalā idārat al-azamāt (Master's thesis), 82.
26. Maqṣūd, N. ʿA., & Muṣṭafā, H. (2023). Al-amn al-iqtiṣādī wa-atharuhu fī taḥqīq al-mustawā al-maʿīshī al-amthal. Al-Muʾtamar al-Khāmis li-Majallat Kulliyyat al-Sharīʿah wa-al-Qānūn, Jāmiʿat al-Azhar, 27.
27. Muḥammad, H. M. (2020). Al-āthār al-iqtiṣādiyyah wa-al-ijtimāʿiyyah al-mutarattibah ʿalā ẓāhirat al-baṭālah wa-kayfiyyat ʿilājihā min manẓūr al-iqtiṣād al-Islāmī wa-al-waḍʿī. Majallat Kulliyyat al-Sharīʿah wa-al-Qānūn, Jāmiʿat al-Azhar, 35(3), 10.
28. Mustafa Hameed Hussein, (2023), Analysis of Sports Crisis Management istirātījiyyāt idārat al-azamāt. Majallat Baghdād lil-ʿUlūm al-Iqtiṣādiyyah al-Jāmiʿah, (64), 30.
5. Qāsim, H. S. (2020). Dawr al-takhṭīṭ al-istirātījī fī asālīb idārat al-azamāt: Dirāsah istiṭlāʿiyyah li-ārāʾ ʿayyinah min al-tadrīsiyyīn fī Jāmiʿat Duhok. Majallat Tikrīt, 16(Special Issue), 337.
6. ʿAshmāwī, S. al-D. (1996). Idārat al-azmah. Majallat al-Fikr al-Shurṭī, (2), 208.
7. Al-Nāyif, S. B. A. (2014). Al-ʿāmil al-iqtiṣādī fī ẓāhirat al-irhāb. Al-Majallah al-ʿArabiyyah lil-Dirāsāt al-Amniyyah wa-al-Tadrīb, (59), 5.
8. Arab Monetary Fund. (n.d.). Unified Arab Economic Report.
9. Ḥusayn, S. A. (2007). Al-takhṭīṭ al-istirātījī li-taḥqīq al-amn al-iqtiṣādī wa-al-nahḍah al-maʿlūmātiyyah fī al-Saʿūdiyyah. Information Technology and National Security Conference, Riyadh.
10. Al-Shāmī, S. (2020). Buḥūth iqtiṣādiyyah taṭbīqiyyah fī al-iqtiṣād al-qiyāsī wa-al-iḥṣāʾ, 38.
11. Dunyā, S. A. (1997). Al-amn wa-al-tanmiyah al-iqtiṣādiyyah: ʿAlāqah tabāduliyyah. Silsilat al-Muntadā al-Iqtiṣādī, Markaz Ṣāliḥ ʿAbd Allāh Kāmil, Jāmiʿat al-Azhar.
12. Sukkar, ʿA. A., & Muḥammad, ʿA. Z. (2007). Athar al-tamkīn al-tanẓīmī fī idārat al-azmah. Majallat al-Qādisiyyah lil-ʿUlūm al-Idāriyyah wa-al-Iqtiṣādiyyah, 9(2), 7.
13. Zāqūd, ʿA. al-S. J. (2013). Idārat al-azamāt al-dawliyyah fī ẓill al-niẓām al-ʿālamī al-jadīd (1st ed.). Dār Zahrān.
14. Al-ʿĪsī, ʿA. M., & Al-Alfī, A. ʿA. (2019). Mutaṭallabāt idārat al-azmah fī madāris al-Qunfudhah. Al-Majallah al-ʿIlmiyyah li-Kulliyyat al-Tarbiyah, 35(8), 447.
15. Fahmī, ʿA. al-Q. M. (2004). Madkhal ilā dirāsat al-istirātījiyyah. Dār al-Raqīm.
16. ʿAbd al-Ḥamīd, ʿA. al-M. (2003). Al-siyāsāt al-iqtiṣādiyyah ʿalā mustawā al-iqtiṣād al-qawmī. Majmūʿat al-Nīl al-ʿArabiyyah.

Strategies in Iraq, Sports Culture 14 (1) 422.

29. Al-Sakarneh, Bilal Khalaf, (2015), "Crisis Management", second edition, Al-Masirah House for Publishing and Distribution, Amman - Jordan.p83.
30. Coombs, W. T., (2007). Attribution Theory as a G uide for post-crisis communication Research. public Relations Review. Vol. 33, pp. 135-139.
31. Priporas, constantions – vasilios & Poimenidis، Loan's، (2008)، " Service managers awareness or crisis management: attitudes and preparation"، innovative marketing،Vol.4،No.3،pp.37-43.
32. Hamidovic, Haris, (2012), An Introduction to Crisis Management, ISACA JOURNAL Volume 5, ISACA. All Rights Reserved, p2.
33. Bhaduri, R. M. (2019). Leveraging Culture and Leadership in Crisis Management. European Journal of Training and Development, p563.
34. https://bakkah.com.
35. https://www.transparency.
36. https://www.worldbank.
37. https://en.wikipedia.org.
38. https://www.investopedia.com.
39. https://ar.tradingeconomics.